

المياه والصرف الصحي
والنظافة العامة
دليل التمويل للوزراء الأفارقة
المعنيين بالمياه والصرف الصحي
والنظافة الصحية



USAID
من الشعب الأمريكي

شكر وتقدير

نسق فريق سكرتارية مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه إعداد هذا الملخص: الدكتورة أزيكا تانكو يوسف والدكتور باول أورنجو و توماس إفرايم باندا.

نود أن نعرب عن امتناننا للأفراد التالية أسماؤهم وذلك لمساهماتهم في إعداد وتقديم المدخلات الفنية ومراجعة هذا الموجز: الدكتورة كاتارينا فونسيكا والدكتور روبرت مارتن واللجنة الاستشارية الفنية بمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه وألوسين سيساي (سيراليون) وأوزوالد تشاندا (بنك التنمية الأفريقي) وتوم سلاي ميكر وأيكا دوغمز (اليونيسف - برنامج الرصد المشترك) وفيونا جور وصوفيا مراد (منظمة الصحة العالمية - التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب) وجيول كولكر (البنك الدولي) وجست نانسي (لجنة الإنقاذ العالمية - بوركينا فاسو) وليورنت دافيد تيمتور (المكتب الوطني للمياه والصرف الصحي - بوركينا فاسو) وليميسا ميكونتا (لجنة الإنقاذ العالمية - إثيوبيا) وجين نابونيا (لجنة الإنقاذ العالمية - أوغندا) ونيك ديكنسون.

نعرب بصدق عن تقديرنا لبرنامج الماء من أجل أفريقيا من خلال القيادة والدعم المؤسسي المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وذلك للدعم الفني والمالي لإعداد هذا الملخص.

عن المؤلفين

مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه هو عبارة عن منظمة حكومية دولية للبلاد الأفريقية حيث تشكل في عام 2002 في أبوجا بنيجيريا لتعزيز التعاون والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر بين الدول الأعضاء عن طريق ضمان استخدام موارد المياه في القارات بشكل فعال وإدارتها بنحو مستدام وتوفير خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. يعمل مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه كآلية تنفيذ للمياه والصرف الصحي للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة التابعة للاتحاد الأفريقي. يقود مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه التعبئة السياسية لأصحاب المصلحة والوزراء الأفارقة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لجميع الدول الأعضاء الأفريقية التي يبلغ عددها 55 دولة للتخطيط والمناصرة والتأثير من أجل تحديد الأولويات السياسية لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

مول برنامج المياه من أجل أفريقيا من خلال القيادة والدعم المؤسسي المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دليل التمويل هذا. يدعم مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمكتب التنمية المستدامة في أفريقيا برنامج المياه لأفريقيا من خلال القيادة والدعم المؤسسي حيث يهدف إلى تحقيق تحسينات تحويلية في الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي عن طريق تطوير ومراقبة البيانات السليمة للقطاع والمشاركة في نشر المعلومات الهامة وتعزيز أنظمة الدولة التي توجه سياسة القطاع وزيادة القدرة على تحسين جمع واستخدام معرفة القطاع.

لا تعكس آراء المؤلفين الواردة في هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التابعة لحكومة الولايات المتحدة.

ملاحظة توضح مصدر الصورة المنشورة:

صورة صفحة 3: رئيس مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه ووزير الزراعة والمياه وإصلاح الأراضي بجمهورية ناميبيا

رسالة من رئيس مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه

تعطي استراتيجية مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه للفترة 2018-2030 الأولوية لأربع ركائز استراتيجية وأربع أولويات شاملة تشمل تعبئة التمويل الكافي والمستدام للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء القارة الأفريقية. يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية في إطار هذه الأولوية في قيادة جهود المناصرة في سد فجوة التمويل للاستثمارات في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

يقر إطار التعجيل العالمي لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بالتمويل باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنه مازالت توجد فجوة ضخمة في التمويل لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة.



تتطلب رؤية إفريقيا للمياه (2015-2025) استثمارا بقيمة 64 مليار دولار أمريكي سنويًا، ومع ذلك فإن الاستثمار الحالي لقطاع المياه في إفريقيا يبلغ 10.5 مليار دولار أمريكي سنويًا مما يشير إلى وجود فجوة تمويلية تزيد عن 80%. يجب على القادة الأفارقة أن يلتزموا بشدة بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تتمثل في حصول الجميع على المياه والصرف الصحي. وبالرغم من أنه من الواضح أن وضع كل دولة عضو يُعد فريد من نوعه، فإن مشكلة الفجوة المالية مشتركة بين جميع البلاد. تُعد الحاجة إلى زيادة معدل التقدم في الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل كبير الشيء المشترك أيضا بين جميع البلاد.

لا يؤدي الاستثمار في المياه والصرف الصحي إلى تحسين سبل العيش والرفاهية في إفريقيا فحسب، بل يُقدر أيضا أنه يحقق عائد اقتصادي يبلغ حوالي 28.4 مليار دولار أمريكي سنويًا أو نحو 5% من إجمالي الناتج المحلي للقارة. ينتج عن استثمار دولار واحد 5.50 دولار أمريكي في عوائد الصرف الصحي و 2.00 دولار أمريكي لتحسين إمدادات مياه الشرب. بالإضافة إلى ذلك، تمتعت البلاد الفقيرة التي تحصل على خدمات محسنة للمياه والصرف الصحي بمتوسط نمو سنوي قدره 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ متوسط نمو نصيب الفرد السنوي في البلاد الأخرى التي لم تحصل على خدمات محسنة نحو 0.1% (معهد ستوكهولم الدولي للمياه - 2004). ترتفع القيمة الاقتصادية للاستثمار في الصرف الصحي والنظافة لكن ترتفع بدرجة أكبر بكثير تكلفة عدم اتخاذ أي إجراء لتحسين فرصة حصول الجميع على تلك الخدمات

يجب أن يأخذ صانعي القرار في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة زمام المبادرة في بناء القضية لاستخدام الأموال الموجودة بشكل أكثر كفاءة من ناحية وزيادة حجم الأموال للقطاع من ناحية أخرى. يجب أن يتمكنوا من أن يكونوا مناصرين رئيسيين للقطاع ويناقشوا هذه الأمور المالية الهامة مع وزراء المالية والمؤسسات المالية وغير ذلك من اللاعبين الرئيسيين. بالإضافة إلى التمويل، يعني ذلك أيضا إعطاء الأولوية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتعزيز سياسات القطاع والأطر التشريعية ورفع مستوى القطاع.

لذلك من المهم للغاية فهم المفاهيم والقضايا المالية ذات الصلة التي كثيرا ما يثيرها الزملاء في وزارات المالية والقطاع الخاص وشركاء التنمية. يقدم هذا الدليل لمحة عامة عن أهم المفاهيم وكيفية بدء هذه المناقشات. يُعتبر مكمّل لموجز مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه الذي نشر مؤخرا بعنوان "الأفارقة المعنيين بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية" حيث يوفر مزيد من الأدلة لدعم تعبئة الاستثمار لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

المحترم كارل هيرمان جوستاف شليبتون ،

رئيس مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه ووزير الزراعة والمياه وإصلاح الأراضي
جمهورية ناميبيا

نبذة عن هذا الدليل

يقدم هذا الدليل نظرة عامة للوزراء الأفارقة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وفرقهم الخاصة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل والمطلوبة للمشاركة على النحو الأمثل مع وزارات المالية والبرلمانيين والمؤسسات المالية وغيرهم من صانعي القرار رفيعي المستوى. لا يُعد شامل لكنه يوفر روابط عديدة لمصادر ومراجع إضافية.

الهدف الرئيسي لهذا الدليل هو دعم الاستراتيجيات والنهج للوزراء الأفارقة للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة من أجل جمع تمويل إضافي للقطاع والاستفادة بشكل فعال من الموارد المالية المحدودة المتاحة وتحسين الاستدامة المالية الشاملة لتمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

يوفر الأدلة والبيانات المتاحة من مختلف البلاد الأفريقية التي يمكن استخدامها للتأثير على تعبئة الموارد المالية المحلية اللازمة للغاية.

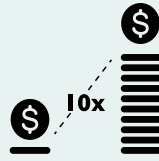
"حتى مع الإصلاحات، نظراً لفجوات التمويل الكبيرة لا سيما في قطاع المياه والصرف الصحي، يجب زيادة التمويل في كل من القطاع العام والقطاع الخاص للبلاد الأفريقية لمواصلة تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي".

-الاتحاد المعني بالبنية التحتية لأفريقيا - 2018

العبر الرئيسية:



على الرغم من أهمية زيادة الموارد المائية والتمويل وأن نقص الأموال وحده لا يُعتبر السبب الجذري لمشاكل قطاع المياه والصرف الصحي، يمكن للقرارات السياسية والسياسات التي يتخذها وزراء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن تؤثر بنحو إيجابي كبير على قطاع المياه والصرف الصحي كما هو موضح من خلال الأفكار الواردة في هذا الدليل.



قُدِّر في عام 2016 أنه من أجل تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، يجب المساهمة بمتوسط 5% من إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء. يقل التمويل الحالي بنحو 10% من التمويل اللازم.



يُعتبر فهم القضايا المالية ذات الصلة بوزراء المالية وغيرهم من صانعي القرار رفيعي المستوى الخطوة الأولى في تمكثهم من المناصرة على مستويات أعلى للتمويل.



بمعدلات التقدم الحالية، تحتاج جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا أكبر معدل تسارع حيث ستصل بدونها فقط إلى تغطية قدرها 37% من مياه الشرب التي تُدار بأمان وستحرم نحو 63% من 2.2 مليار شخص في أفريقيا بحلول عام 2030 (اليونيسف / منظمة الصحة العالمية - 2021).



لا توجد دول في إفريقيا تسير حالياً على المسار الصحيح لتحقيق الوصول الشامل بحلول عام 2030. تتقدم معظم البلاد ببطء شديد بينما انخفضت التغطية في بعض البلاد.



تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: التقدم والتحديات

التقدم في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة

في الفترة ما بين عام 2015 إلى عام 2020 ، زادت البلاد الأفريقية بشكل عام من الوصول إلى مياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي من 60 إلى 69 % ومن 40 إلى 42 % على التوالي. انخفض التغطية في العراء من 19 % إلى 16 %.

سيطلب تحقيق الوصول الشامل إلى حتى مستوى أساسي من الخدمة بحلول عام 2030 تعجيل كبير في معدلات التقدم الحالية. من أجل تغطية خدمات مياه الشرب الأساسية، يجب عليهم زيادتها بمقدار أربعة أضعاف وخدمات الصرف الصحي الأساسية يجب أن تكون أسرع بمقدار 14 مرة.

بل يتعين على البلاد الأفريقية أن تذهب إلى أبعد من ذلك لتحقيق طموح أهداف التنمية المستدامة العالمية للوصول الشامل إلى مياه الشرب التي تُدار بأمان وخدمات الصرف الصحي التي تُدار بأمان وخدمات النظافة الأساسية بحلول عام 2030.

زادت تغطية مياه الشرب المدارة بأمان بشكل مطرد بين عامي 2015 و 2020 من 35 إلى 39 % لكن تغطية خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان زادت بشكل طفيف فقط من 26 إلى 27 % وظل الوصول إلى خدمات النظافة الأساسية دون تغيير عند 37 % فقط. لا توجد دول على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي العديد من البلاد انخفضت التغطية بشكل فعلي على مدار العشرين عام الماضية (منظمة الصحة العالمية / اليونيسف 2021).

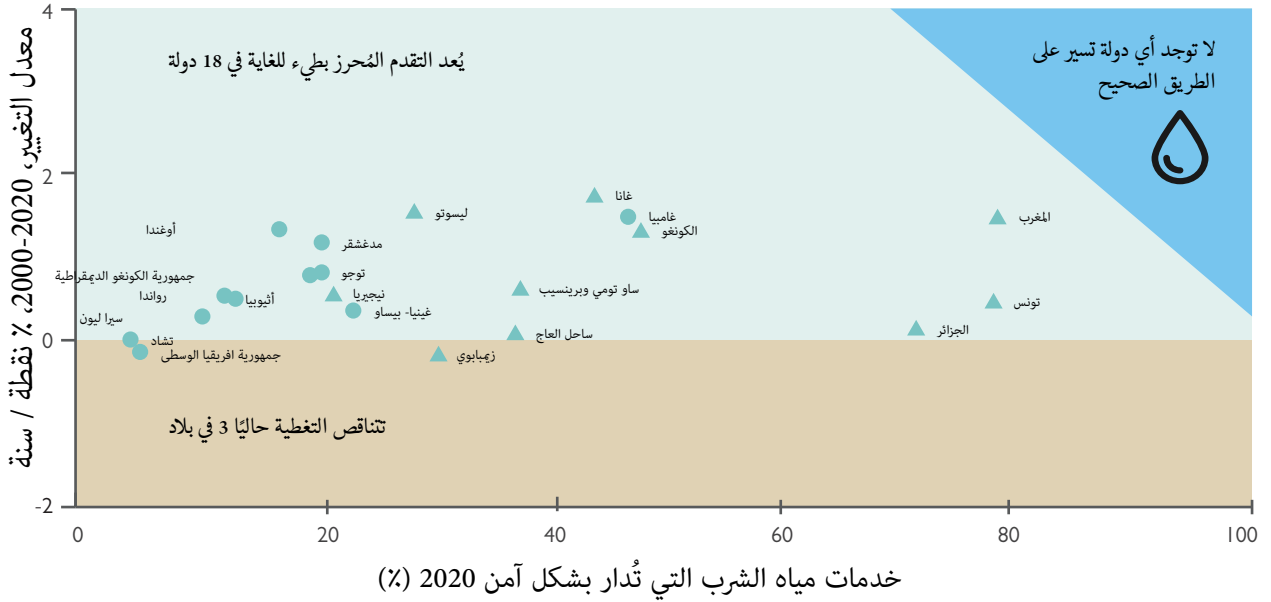
لكي تحقق أفريقيا الأهداف العالمية لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، يجب أن تنمو معدلات التقدم بما لا يقل عن 10 مرات لمياه الشرب و 18 مرة للصرف الصحي و 6 مرات للنظافة.

تغطية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 2015-2020 (%) والتعجيل المطلوب للوصول إلى التغطية الشاملة بحلول عام 2030 في أفريقيا

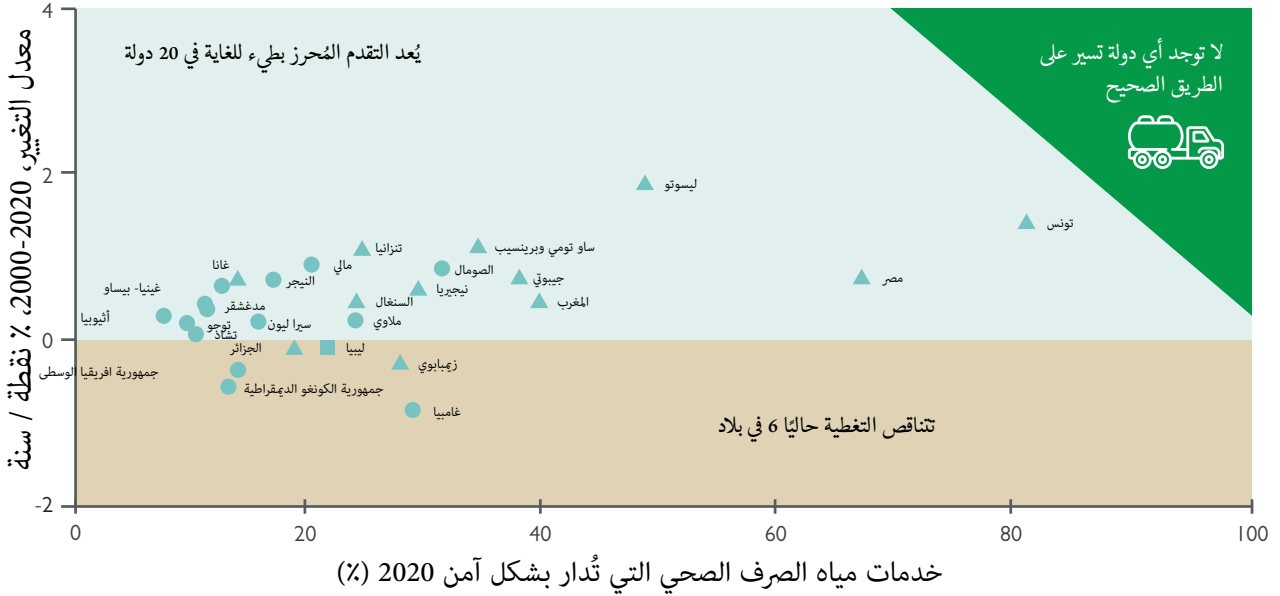


المصدر: منظمة الصحة العالمية واليونيسف و برنامج المراقبة المشترك 2021. بناء على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (54 دولة)

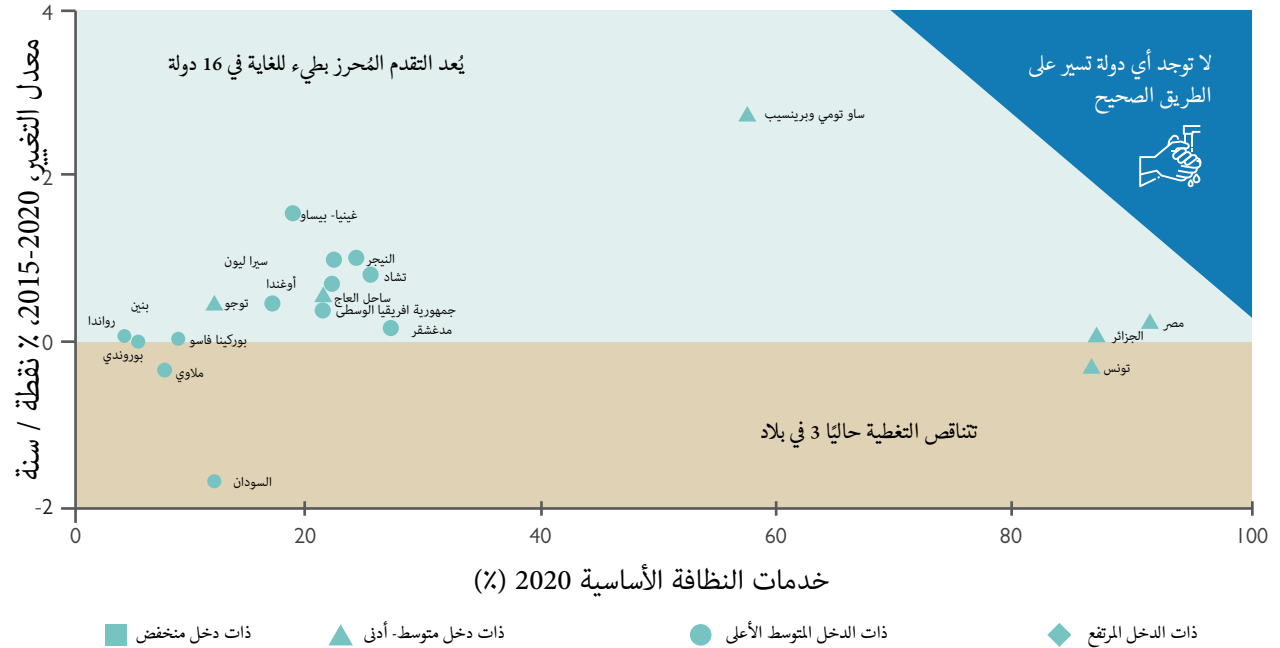
التقدم المحرز من أجل الوصول بشكل شامل لمياه الشرب التي تُدار بشكل آمن 2000-2020



التقدم المحرز من أجل الوصول بشكل شامل لمياه الشرب التي تُدار بشكل آمن 2000-2020

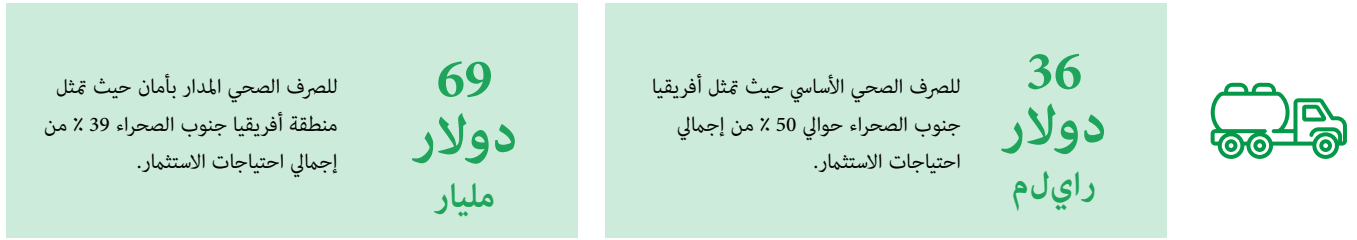


التقدم المُحرز من أجل الوصول بشكل شامل إلى خدمات النظافة الأساسية 2015-2020



فجوة تمويل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في أفريقيا

بشكل عام يبلغ التمويل الحالي لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في أفريقيا أقل من 20% من المبلغ المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يظهر أوسع فجوة للصرف الصحي. توضح التقديرات الأخيرة للاستثمار السنوي للوصول إلى هدف الصرف الصحي التقسيم التالي :



يمكن أن تشكل هذه الاستثمارات 1% و 2.4% من إجمالي الناتج الإقليمي للصرف الصحي الأساسي الذي يُدار بأمان على التوالي لكن ستؤثر أيضًا بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي إذا تم تحقيق الوصول الشامل (انظر المزيد من التفاصيل في: مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه ، 2021a).

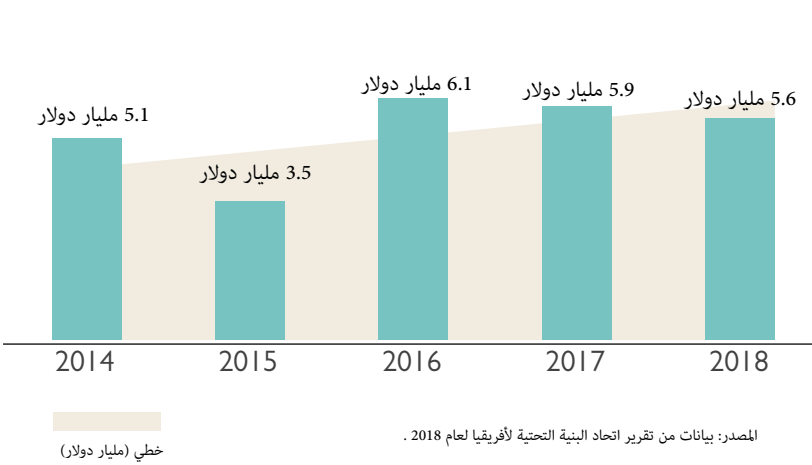
مصادر التمويل الحالية

يختلف الإنفاق الحكومي على المياه والصرف الصحي والنظافة العامة بشكل كبير. كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، تراوحت من 0.002% إلى 1.82% في بيانات تقرير التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب لعام 2019 بمتوسط 0.4%.

وفقًا لتقرير اتحاد البنية التحتية لأفريقيا، كانت الحكومات الأفريقية أكبر مصدر لتمويل البنية التحتية. بين عامي 2014 و 2018 ، تذبذبت مخصصات الميزانية الحكومية الوطنية لقطاع المياه. بلغ إجمالي الميزانيات 5.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018 . وبذلك تراجعت من 5.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017. على المستوى القطري، خصصت جنوب إفريقيا أكبر مبلغ للمياه والصرف الصحي حيث بلغ 1.3 مليار دولار أمريكي وتليها أنجولا بـ 1.1 مليار دولار أمريكي.

بلغت استثمارات التمويل الخاص في مجال المياه في عام 2018 نحو 256 مليون دولار أمريكي (2% من إجمالي التمويل الخاص بأفريقيا).

استثمارات الحكومات الأفريقية في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي 2014-2018



على الرغم من الالتزامات العالمية المتعددة منذ عام 2009 التي عملت على زيادة إعطاء الأولوية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتم إنفاقها على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية خمدت في السنوات العشر الماضية بمتوسط 1.8 مليار دولار أمريكي سنويًا للقارة الأفريقية (إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). تأتي معظم المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل قروض ميسرة للبلاد ذات الدخل المنخفض. تستمر قاعدة الدائنين لديون إفريقيا في التحول بعيدا عن مصادر نادي باريس التقليدية المتعددة الأطراف والثنائية تجاه الدائنين التجاريين والمقرضين الرسميين من خارج نادي باريس (بنك التنمية الأفريقي ، 2021).

لا توجد بيانات شاملة عن إنفاق الأسرة. لكن تُظهر البيانات من 35 دولة أن هذه المساهمات يمكن أن تمثل 66% من إجمالي الإنفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال التعريفات والاستثمارات الأسرية في البنية التحتية (الأمم المتحدة - التحليل العالمي وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب- 2019).

نظرًا للصعوبات الاقتصادية الحالية وتضاؤل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن اعتبار التمويل المستدام للقطاع هش على الأكثر.

التقدم المحرز في التزامات إعلان نجور

وفقاً لمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه ونظام المراقبة ورفع التقارير عن قطاع المياه والصرف الصحي، فقد خصصت خمسة بلاد صرفت أكثر من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي للصرف الصحي والنظافة عام 2016. من بين هؤلاء كان ثلاثة منهم في شمال إفريقيا.

ينص إعلان نجور على أن الوزراء الأفارقة يلتزمون بإنشاء وتتبع بنود ميزانية الصرف الصحي والنظافة الصحية التي تزيد باستمرار سنوياً لتصل إلى 0.5% كحد أدنى من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020. " أبلغت 38 دولة عن تقدمها في التزامات نجور عام 2020 .

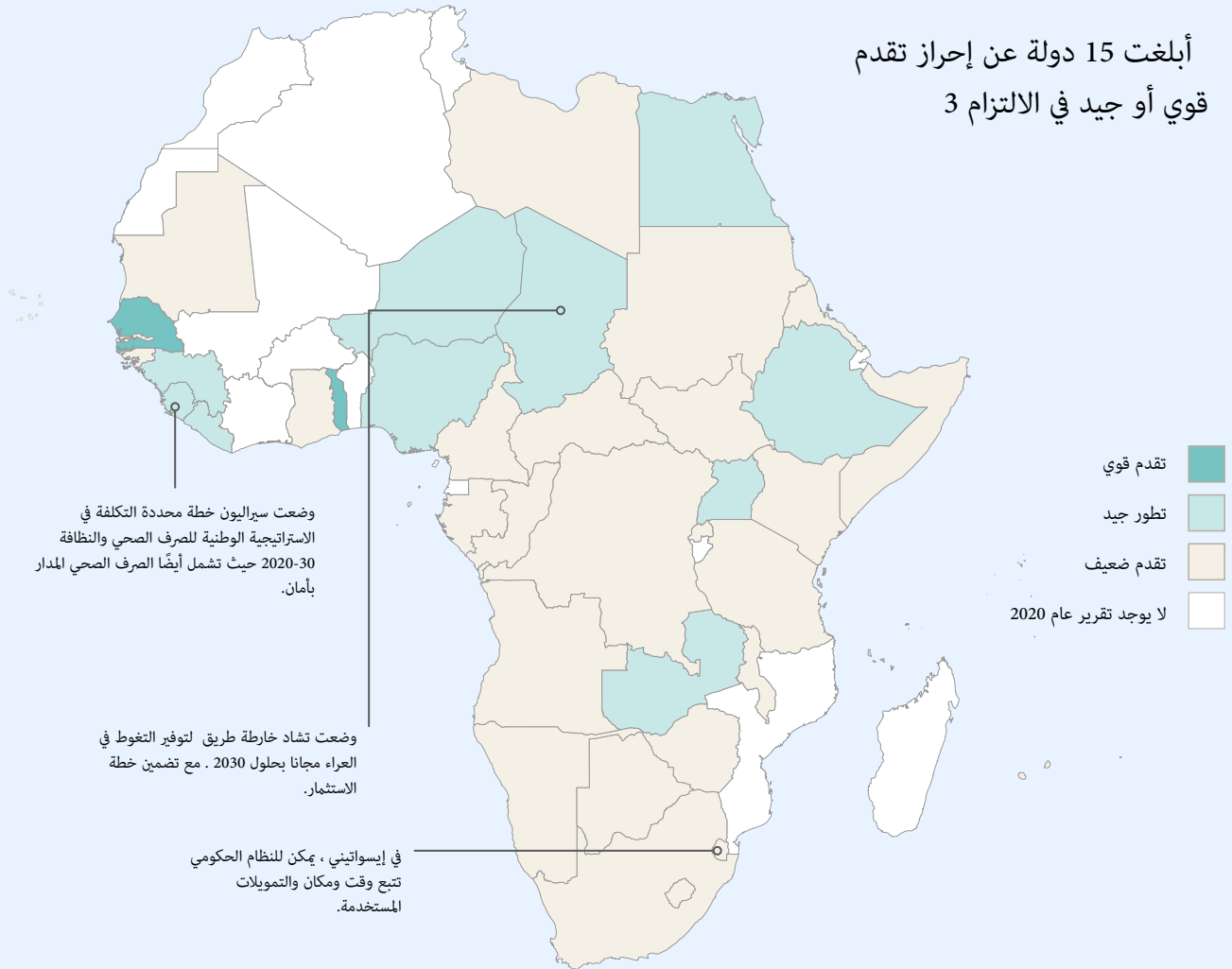
في المتوسط حدث تغيير طفيف في البلاد التي أحرزت تقدم قوي أو جيد في الالتزام 3 منذ خط الأساس لكن انخفض عدد البلاد التي أحرزت تقدماً ضعيفاً.

منذ عام 2018 وضعت سبع دول خطط استثمارية لتعميم الصرف الصحي الأساسي ووضعت ستة بلاد أخرى خطط استثمارية للصرف الصحي الذي يُدار بأمان. لكن لم تضع سوى بلد واحد من كل ثلاثة بلاد تقريباً في المنطقة أية خطة استثمار للصرف الصحي والنظافة الصحية. تُعتبر القدرة على تتبع الميزانيات شرط مسبق لرصد التقدم المحرز بشأن الأهداف القطرية.

إنشاء وتتبع بنود ميزانية الصرف الصحي والنظافة التي تزيد باستمرار سنوياً لتصل إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي كحد أدنى



أبلغت 15 دولة عن إحراز تقدم قوي أو جيد في الالتزام 3





المفاهيم الأساسية في تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

من المفيد عند مناقشة تمويل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن نضع في اعتبارنا بعض المفاهيم الأساسية التي لم يتم استخدامها بعضها بشكل تقليدي في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

الفرق بين التمويل بشروط ميسرة والتمويل التجاري

« التمويل بشروط ميسرة هو عبارة عن قروض تقدمها وكالات التنمية أو بنوك التنمية العامة بعنصر يشبه المنحة ولا يلزم سداه. لديهم فترة أطول لسداد القرض بأقل من أسعار الفائدة السوقية وعادة ما تتضمن فترة سماح لعدة سنوات قبل أن يجب سداد القرض.

« يقوم ممالي القطاع الخاص بما في ذلك البنوك بتوفير التمويل التجاري (أي تمويل البائعين والتمويل الأصغر والقروض والسندات والأسهم) بأسعار فائدة السوق. يكون لديهم فترات سداد قصيرة ولا توجد عناصر منح ولا فترات سماح.

الفرق بين "التمويل" و "التمويل القابل للتحصيل". بالنسبة لمعظم الناس هذه الكلمات لها نفس المعنى لكن بالنسبة لخبراء المالية فإنها تعني أشياء مختلفة جدًا. يؤدي سوء استخدامها إلى سوء فهمها.

« التمويل هو مبلغ من المال تقدمه منظمة أو حكومة ويأتي من ثلاثة مصادر رئيسية ويشار إليها عادة باسم 3Ts (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2009) وتعريفات من العملاء (بما في ذلك مساهمات المستخدمين والاستثمارات المنزلية) والضرائب من دافعي الضرائب المحليين والتحويلات من الحكومات الوطنية أو المانحين الدوليين.

« يشير التمويل أو التمويل القابل للتحصيل إلى الأموال المقترضة بما في ذلك القروض والسندات التي يجب سدادها بفائدة وكذلك الأسهم التي يجب سدادها بمجرد خروج المستثمر.

مصادر التمويل: عامة وخاصة



الحيز المالي لا يعني فقط إبقاء الدين ضمن حدود يمكن تحملها

يمكن للمؤسسات والمرافق الجديرة بالائتمان الحصول على التمويل بشروط ميسرة والتمويل التجاري دون استنزاف الميزانيات الوطنية

« تم تعريف الحيز المالي على أنه "مساحة في ميزانية الحكومة تسمح لها بتوفير الموارد لغرض مرغوب فيه دون تعريض استدامة مركزها المالي أو استقرار الاقتصاد للخطر" (هيلر - 2005). يجب على الحكومات ووزراء المالية على وجه الخصوص التأكد من أن أي زيادة في الإنفاق ستعكس في صورة مكاسب إنتاجية للاقتصاد. يُعتبر قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة كثيف البنية التحتية ويتطلب نفقات عالية على المدى القصير لكن مع فوائد ضخمة على المدى الطويل. عند مناقشة زيادة الميزانية، من المهم توضيح كيف ستعوض الإيرادات المستقبلية والكفاءة في الإنفاق النفقات قصيرة الأجل (انظر المزيد من التفاصيل في اجتماع مجلس الوزراء الأقرقة المعني بالمياه - 2021).

« تعني الجدارة الائتمانية وجود الإيرادات المطلوبة لتغطية تكاليف العمليات وخدمة الدين (يجب توفير نسبة 1.5 على الأقل لمعظم التمويل) وكذلك تفويض قانوني واضح ونطاق لتقديم الخدمة وأيضاً سجل مالي قوي مع صافي تدفق نقدي إيجابي على مدى عدة سنوات بالإضافة إلى القيادة ذات عقلية تجارية وكفاءة عملية وأداء قوي وإدارة جيدة للأصول وتخطيط الأعمال وسجل حافل بالافتراض وسداد الديون وقاعدة الأصول كضمان.

« تعتبر التصنيفات الائتمانية السيادية مهمة أيضاً. فكلما كانت أعلى، كلما كان الحصول على التمويل بشروط ميسرة والوصول إلى السوق الذي يمكن توجيهه إلى قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أرخص إلا أن العديد من البلاد شهدت انخفاضاً في تصنيفاتها الائتمانية في السنوات الأخيرة.

تُعتبر إدارة الأصول أمر بالغ الأهمية للثقة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

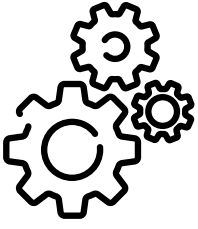
« الأصول تعني الأصول الرأسمالية مثل المضخات والأنابيب ومحطات معالجة المياه والمعدات.

« تشير إدارة الأصول في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى العمليات والقرارات التي تضمن الحفاظ على الخدمات عند المستويات المتفق عليها والحفاظ على قيمة الأصول. تتضمن ضمان أقصى عمر وظيفي وأداء مثالي بأقل تكلفة ممكنة للمكونات المادية لأنظمة المياه. يمكن أن يؤدي الفشل في الحفاظ على الأصول إلى انخفاض جودة الخدمة وزيادة التكاليف الرأسمالية الإجمالية لاستبدال 60% على الأقل (اتحاد البنية التحتية لأفريقيا - 2018) مما يقوض الثقة في القطاع ومؤسساته.



صورة: آر. إي. هارن





آليات ونهج التمويل المحتملة

يحدد دليل الصرف الصحي والمياه للجميع لوزراء المالية "كيفية إنجاح الاستثمارات العامة" أربعة مجالات تدخل مهمة حيث يمكن تعبئة المزيد من الموارد ويقدم العديد من دراسات الحالة مع أمثلة بشأن كيفية عمل هذه الأساليب في بلاد مختلفة.

زيادة قيمة التمويل العام الحالي إلى أقصى حد عن طريق تحفيز أداء القطاع وتحسين استهداف الدعم وتعزيز التخطيط والإدارة الأفضل للقطاع.

الإيجابيات

السلبات

- توجد عدة أمثلة عبر القارة على عمليات أداء القطاع - حيث ليست كلها مدفوعة من قبل المنظمين
- ليس من الصعب تطوير استراتيجيات التمويل للقطاع وخطط التمويل المحددة التكاليف (انظر القسم التالي)
- يُعتبر تحديد أسباب القدرة الاستيعابية المنخفضة للتمويل في القطاع أمر بسيط (انظر القسم التالي)
- يمكن للمجتمع المدني أن يدعم إنشاء آليات المساءلة
- يتطلب مستوى عالٍ من الالتزام السياسي داخل القطاع والقيادة في تنفيذ عمليات أداء القطاع
- يتطلب تحليل من يحصل على أي نوع من الإعانات إلى خبرة فنية متخصصة
- يتطلب استهداف الإعانة التنسيق مع الوزارات التنفيذية الأخرى كالزراعة والصناعة
- قد تكون القضايا المتعلقة بنقاط الضعف في أنظمة الإدارة المالية العامة خارج نطاق قطاع المياه للتأثير.

احتمالية أعلى لتعبئة الموارد

زيادة القيمة إلى أقصى حد من التمويل العام الحالي

تعبئة المزيد من التمويل

احتمالية أقل لتعبئة الموارد

مطلوب إصلاح أقل

حشد المزيد من التمويل عن طريق وضع سياسات مناسبة لاسترداد التكاليف وإصلاح التعريفات الجمركية وإدخال ضرائب مخصصة وإنشاء مجموعة من الخيارات لتقديم الدعم المتبادل.

الإيجابيات

السلبات

- يوفر أعلى مستويات التمويل من جميع آليات التمويل الممكنة والمتاحة
- يزيد الجدارة الائتمانية لمقدمي الخدمات ويطلق العنان للتمويل بشروط ميسرة للقطاع - يساعد على جذب تمويل إضافي بشكل عام
- يُعتبر فهم مستويات التمويل والتعريفات وعمليات الميزانية والضرائب أمر واضح وبسيط
- يتطلب مستوى عالٍ من الالتزام السياسي والقيادة خارج القطاع لفرض ضرائب أو إصلاح التعريفات الجمركية
- تتطلب الزيادة في الضرائب والتعريفات تحسينات في تقديم الخدمات أولاً (الاستثمار مطلوب أولاً) واعتبارات بشأن القدرة على تحمل التكاليف
- يتطلب الدعم المتبادل مستوى منخفض من التجزئة وتنسيق أعلى بين مؤسسات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومقدمي الخدمات والقطاعات الأخرى
- لن يؤدي حشد المزيد من التمويل دون تحسين أداء القطاع ومتابعة المحاسبة المالية إلى النتائج المرجوة

يمكن للمجالين الأولين، الذين يزودون القيمة من التمويل العام الحالي ويعبئون المزيد من التمويل، عادة زيادة الموارد أكثر من المجالين الثانيين وهما: التمويل المحلي القابل للسداد والابتكار المالي. كما يعتمد المجالين الأخيران بشكل كبير على قدرة القطاع على إثبات أنه يستفيد بشكل جيد من التمويل الحالي.

زيادة التمويل المحلي القابل للسداد عن طريق إنشاء آليات تقلل من المخاطر المتصورة في القطاع وتجميع التمويل على المستوى الوطني والبلدي والأسري.

الإيجابيات

- يؤدي توجيه التمويل بشروط ميسرة للمرافق والبلديات التي يمكنها سداد الديون إلى إطلاق العنان للتمويل العام نحو المناطق والسكان الذين هم في أمس الحاجة إليها
- يساعد التمويل المحلي القابل للسداد البلاد على عدم الاعتماد على المعونات بشكل تدريجي ويدعم تنمية أسواق رأس المال المحلية
- إذا توفرت بنوك التنمية العامة وتوفر لديها تفويض بشأن المياه، فأنها تكون مصدر محتمل للتمويل الإضافي الذي تم استبعاده من مناقشات تمويل القطاع في العديد من البلاد

السلبات

- يجب على مقدمي الخدمات في القطاع أن يتمتعوا بالقدرة على السداد
- قد تؤدي القيود المفروضة على الحيز المالي إلى تقييد ديون الحكومات الوطنية و / أو المحلية أو كلاهما
- تتطلب الصناديق المجمعة مستوى منخفض من التجزئة (وتنسيق أعلى) بين مؤسسات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومقدمي الخدمات
- نظراً للقيود في هذا القطاع (انظر النهجين السابقين)، قد يستغرق الأمر من 3 إلى 5 سنوات لتطوير مشروع قابل للتداول في البنك
- يتطلب الحصول على تمويل أرخص تصنيفات ائتمانية سيادية إيجابية ومستقرة

زيادة التمويل المحلي القابل للسداد.

الابتكار والنهج التي تم استكشافها بنحو أقل

مطلوب مزيد من الإصلاح / مستوى أعلى من الجاهزية

تشجيع الابتكار والنهج الجديدة التي تم اكتشافها على نطاق ضيق. تشمل هذه الابتكارات على سبيل المثال صناديق المناخ وسندات التأثير الاجتماعي والسندات الخضراء لكنها لم تُستخدم كثيراً في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ولا توجد حتى الآن أمثلة ناجحة ذات صلة في إفريقيا. (انظر القسم التالي بشأن تطوير الأساس المنطقي للمناخ و مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه - 2021b)



دعم القضية من أجل زيادة تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة

يمكن للوزراء المسؤولين عن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الاستفادة من الخبرة المكتسبة في جميع أنحاء القارة في التفاوض على تمويل القطاع مع وزراء المالية وغيرهم من صانعي القرار ذوي الصلة مثل البرلمانيين ورؤساء الدول والمؤسسات المالية. تلخيص لبعض الأسئلة والتوصيات الرئيسية:



لماذا التمويل متاح ولكن لا يأتي للقطاع؟

فهم وجمع الأدلة بشأن العوائق الحالية التي تعيق الحصول على تمويل إضافي.

قبل طلب المزيد من الأموال العامة، من المهم فهم العوامل التي تمنع القطاع من الحصول على مخصصات أكبر. تتضمن بعض المشكلات التي غالباً ما يذكرها المسؤولون الماليون ما يلي:

- ضعف القدرة الاستيعابية أو معدل إنفاق الأموال الموجودة في القطاع
- عدم وجود خطط طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق أهداف القطاع التي تضعها الحكومة
- ضعف فهم عمليات الموازنة وكيفية التأثير عليها
- قلة الإيرادات التي يدرها القطاع
- وجود تصور بأن مقدمي الخدمات لا يتمتعون بكفاءة فنية أو مالية
- تفتقر بيئة الحوكمة والسياسات والمؤسسات والتنظيم إلى الشفافية والأساس والنزاهة
- قلة الأدلة على التقدم والقيمة الاقتصادية وإمكانيات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

باختصار ، غالباً ما يُنظر إلى قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة على أنه "محتاج" ويستنزف الموارد العامة. لذلك من المهم الاعتراف أولاً بالمجالات الإشكالية ووضع خطة عمل لمعالجتها قبل طلب أموال إضافية.

لمزيد من الموارد بشأن تحديد العوائق، انظر تعبئة التمويل من أجل المياه والصرف الصحي والنظافة العامة : الحصول على الأسس الصحيحة وهي متوفرة بثلاث لغات.





لماذا لا ينفق قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ميزانيته السنوية المخصصة؟

تعرف على أسباب القدرة الاستيعابية المنخفضة.

إذا كان القطاع ينفق 70% أو 80% فقط من الميزانيات السنوية المخصصة، فمن الصعب إقناع صناع القرار المالي بالمزيد من الاستثمار. الخطوة الأولى هي فهم الأسباب الجذرية لانخفاض القدرة على الاستيعاب.

تعد أنظمة الإدارة المالية العامة الحالية سبب شائع حيث تصل المدفوعات من الحكومات المركزية أحياناً إلى مقدمي الخدمات والبلديات بعد ثمانية أشهر من بدء السنة المالية. يتطلب تسريع تدفق الأموال التعاون مع وزارة المالية.

يوجد سبب شائع آخر وهو أن الميزانيات غالباً ما يتم تخصيصها فقط لرواتب الفرق الفنية اللامركزية أو مقدمي الخدمات. هذا يعني أن هناك فرق كاملة على مستوى المقاطعة بدون أي أموال للقيام بالصيانة الأساسية والضرورية أو تحسين جودة أو كمية المياه التي يتم توفيرها. الموظفون موجودون ولديهم المهارات لكن طريقة تخصيص الميزانيات لا تسمح لهم بالقيام بعملهم مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الاستيعابية.

توافر البيانات المالية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حسب نوع التمويل

باستخدام منهجية "تراكفن" (منظمة الصحة العالمية، 2021) أدركت البلاد أن البيانات المالية المطلوبة لتطوير حسابات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة متاحة بشكل عام على الرغم من أنها غالباً ما تكون مجردة للغاية ويصعب توحيدتها. تمكنت البلاد التي طبقت نظام "تراكفن" من تحديد فجوات البيانات وتحسين أنظمة المراقبة بشكل تدريجي لتحسين جودة البيانات وتوافرها.

البلد الدورة+ السنة	نوع التمويل						
	التعريفات الجمركية (المستخدمين نققات المستخدم على التوريد الذاتي)	تمويل الحكومة المركزية	التمويل الحكومي الوطني	منح المانحين الثنائية والمتمعددة الأطراف	التبرعات (المنظمات غير الحكومية وغيرها)	المنح تمويل قابل للسداد (قروض)	لا توجد بيانات
بوركينافاسو الدورة 1 - 2017							
غانا الدورة 2 - 2016							
كينيا الدورة 2 - 2016							
مدغشقر الدورة 1 - 2018							
مالي الدورة 3 - 2020							
المغرب الدورة 1 - 2014							
السنگال الدورة 1 - 2018							
تونس الدورة 1 - 2017							
أوغندا الدورة 1 - 2018	2	3	4	5	6	7	8

لا توجد بيانات

البيانات المقدرة

البيانات المتوفرة ومقدرة بشكل جزئي

البيانات المتوفرة

ملاحظة: يقدم هذا المخطط نظرة عامة على توافر البيانات المجمعة ولا يُظهر الاختلافات في التوافر الحضري والريفي أو حسب منطقة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

المصدر: منظمة الصحة العالمية 2021

ما هو المقدار المطلوب لتحقيق أهداف البلد؟ تبنى رؤية للقطاع ووضع خطة لتحقيقها.



يحتاج تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف الأخرى لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى رؤية مشتركة. إلا أن الرؤية بدون استراتيجية تمويل ستظل حلاً. تُعتبر استراتيجية تمويل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة خطة محددة زمنياً للتمويل المستدام للاستثمارات الرأسمالية والعمليات وتكاليف الصيانة. من الضروري إجراء مناقشات الميزانية السنوية لأنها تحدد:

- كم يبلغ مقدار التمويل المطلوب لإنشاء الوصول الأساسي إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المدارة بأمان للجميع (كما في ذلك خطط تطوير النفقات الرأسمالية وخطط الاستدامة المالية وتدريب الموظفين والقدرات والتخطيط للطوارئ وموارد التشغيل والصيانة وإعادة التأهيل ، وما إلى ذلك).
- كم يبلغ مقدار الدخل المتاح للقطاع من الضرائب والتحويلات والتعريفات الجمركية.
- فجوة التمويل وكيفية تغطية التكاليف بأفضل مزيج من الموارد.

يشير عدم وجود خطة موحدة لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى عدم وجود استراتيجية. هذا يمكن أن يمنع الحصول على تمويل إضافي عام وخاص قابل للسداد ويجعل من الصعب على المانحين والمواطنين تحميل الأطراف المسؤولة اجتماعياً ومالياً المسؤولية عن ضعف الأداء.

من الجوانب المهمة التي يجب مراعاتها أن تمويل "مشروع مشروع" لا يُعتبر أمر محبذ. يعزز فكرة أن قطاع المياه هو استنزاف للأموال العامة. ببساطة الاستثمار في الأصول وليس النظر في كيفية الحفاظ عليها. كما أنه يفشل في إظهار رؤية طويلة المدى أو كيفية مساهمة القطاع وتنسيقه مع المكونات الحيوية الأخرى للاقتصاد مثل الصحة والتعليم والبيئة والزراعة والصناعة.

لمزيد من المعلومات بشأن حسابات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تتبعها منظمة الصحة العالمية، زر [موقع حسابات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية](#). أُنشأت لجنة الصرف الصحي والمياه للجميع أيضاً أداة تقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة [لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية](#)

24 دولة فقط لديها خطط تمويل
لمياه الشرب والصرف الصحي
والنظافة الصحية في المناطق الحضرية
والريفية لكن **نصف** البلاد أبلغت
عن عدم تنفيذ خطط التمويل بشكل
كاف

أبلغت 15 دولة فقط عن وجود
خطط تنفيذ معتمدة ومنفذة جزئياً
على الأقل لمياه الشرب والصرف
الصحي والنظافة الصحية في كل من
المناطق الحضرية والريفية

وافقت 10 دول فقط بشكل
رسمي على سياسات المياه والصرف
الصحي و النظافة الصحية في كل
من المناطق الحضرية والريفية



من بين 43 دولة في إفريقيا
استجابت لمسح التحليل العالمي
وتقييم الصرف الصحي ومياه
الشرب 2018 / 2019 :



كيف تؤثر على عمليات الميزانية؟ يُعد التوقيت مهم: أفهم بالتفصيل دورة الميزانية.

يحدد وزير المالية دورة الميزانية حيث تتضمن مشاورات محددة ولحظات اتخاذ القرار. يمكن لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أن يعد ويؤثر على بعض القرارات الحاسمة لكنه يحتاج إلى أدلة لدعم موقفه. يمكن رؤية التغييرات في دورة ميزانية واحدة عن طريق البيانات الجيدة وإشراك أصحاب المصلحة المناسبين وحضور الاجتماعات المناسبة.



كيف نعالج موضوع التعريفات الجمركية؟ الحاجة إلى إصلاحات التعريفات الجمركية.

تواجه عملية تحديد التعريفات الجمركية عادة توتر بين العديد من أهداف السياسة المختلفة بما في ذلك الاستدامة المالية لمقدمي الخدمات والوصول للجميع بما في ذلك الفئات الاجتماعية الضعيفة والفقيرة وحماية البيئة والتنوع البيولوجي.

تُعد الإيرادات من التعريفات الجمركية المصدر الأكثر تأكيداً وأكبر الأموال لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. لكن في العديد من البلاد الأفريقية تكون التعريفات الجمركية للمراكز الحضرية إما منخفضة للغاية بحيث لا تفي بأي من هذه الأهداف أو أن هيكل التعريفات يجعل معظم العملاء يقعون في المستوى الأدنى حتى عندما يكونون قادرين على دفع أكثر من ذلك بكثير. بالإضافة إلى ذلك، حتى مع التعريفات الثابتة، غالباً ما تكون معدلات التحصيل منخفضة للغاية ولا يتم تطبيق المدفوعات في كثير من الأحيان على المؤسسات العامة.

النتيجة قصيرة الأجل هي أن عائدات الرسوم الجمركية ليست كافية لتغطية تكاليف التشغيل الأساسية واستبدال البنية التحتية ودفع الفوائد على القروض. تتمثل العواقب الأكثر خطورة على المدى الطويل في التدهور الخطير في الخدمات الحالية وعدم القدرة على توسيع الخدمات إلى المجتمعات غير المخدومة وإحجام المقرضين عن تقديم القروض واستمرار الاعتماد على المساعدات والإعانات.

تتطلب فجوة التمويل التي أحدثتها التعريفات المنخفضة والتي نتج عنها تدهور حالة المرافق دعماً حكومياً لإنقاذها حيث نجد الدولة تقوم بشكل فعال بدعم السكان والصناعات الأكثر ثراءً وتساهم في زيادة تدهور الأصول والخدمات.

تحتاج التعريفات والرسوم إلى عملية فحص ومراجعة دائمة. تعطي عمليات تحديد الرسوم بشكل جيد صوت لجميع مستخدمي المياه بما في ذلك أولئك الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمة. من المهم أن يناقش وزراء المالية وقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة إصلاحات التعريفات والرسوم ولا سيما هياكل التعريفات مع مراعاة القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة لأفقر الفئات وفرص الدعم المتبادل بين المدن وبين القطاعات الفرعية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة لخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي.



كيف نحسن كفاءة القطاع؟

تحسين استخدام الأموال الموجودة.

عند مناقشة الزيادات في الميزانيات، من المهم التأكيد على كيفية استخدام الأموال بشكل أكثر كفاءة نتيجة لذلك. ترتبط المكاسب السريعة لتحسين الكفاءة في الغالب بخفض التكاليف وزيادة الإيرادات عن طريق تقليل المياه غير المدرة للدخل.

يمكن خفض التكلفة عن طريق إيجاد المزيج الصحيح في تخصيص الموارد بين النفقات الرأسمالية والتكاليف المتكررة وخفض تكاليف صيانة رأس المال عن طريق الصيانة الوقائية. يمكن خفض التكلفة على سبيل المثال عن طريق مكاسب الكفاءة وتحقيق نفس المستوى من الخدمة بتكلفة أقل (على سبيل المثال عن طريق عمليات شراء أكثر بساطة) أو عن طريق العمل مع المرافق البلدية المجاورة للوصول إلى المزيد من الموارد المشتركة.

المياه الغير مدره للدخل هي الفرق بين كمية المياه التي يتم وضعها في نظام التوزيع وكمية المياه التي يتم دفع فواتيرها للمستهلكين (سي فان دن بيرج 2015 و كينجدم وآخرون- 2006). تشير التقديرات إلى أن المياه الغير مدره للدخل تبلغ حوالي 40% - 50% من المياه المنتجة (كينجدم وآخرون ، 2006). تعكس المستويات المرتفعة من المياه الغير المدرة للدخل كميات هائلة من المياه المفقودة عن طريق التسريبات أو عدم إصدار فواتير للعملاء أو كليهما. يؤثر بشكل خطير على الجدوى المالية لمرافق المياه عن طريق الإيرادات المفقودة وزيادة التكاليف التشغيلية.

على الرغم من أنه من غير المجدي القضاء على جميع المياه الغير المدرة للدخل في مرافق المياه، فإن تقليلها بمقدار النصف يمكن أن يؤدي بالفعل إلى زيادة الكفاءة بشكل كبير. يمكن أن يؤدي خفض المياه الغير مدره للدخل إلى تقليل التكاليف المتكررة وزيادة الإيرادات للمساعدة في سد فجوة التمويل. لا يُعد الحد من المياه الغير مدره للدخل مجرد مسألة فنية، بل يتطلب تقوية نظام المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حيث تعمل مرافق المياه في كثير من الأحيان في ظل حكم ضعيف وإطار مالي حيث يتعين على مديري المرافق مواجهة قيود سياسية واقتصادية متعددة.

لمزيد من الأفكار بشأن الدروس المستفادة لتحسين كفاءة مرافق المياه في إفريقيا، انظر [تقرير البنك الدولي](#) (فان دن بيرج ودانيلينكو ، 2017). لتحسين الكفاءات في الصرف الصحي ، انظر مجلس الوزراء الأفرقة المعني بالمياه – 2019



ما هي مساهمة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في إجراءات التخفيف والتكيف بخصوص مشكلة التغير المناخي؟

وضع مفهوم مراعي للمناخ لتمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في سياق المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس لعام 2015.

تجسد المساهمات المحددة وطنياً الجهود التي يبذلها كل بلد للحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ. في العديد من البلاد، لم يتم ذكر قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل صريح في المساهمات المحددة وطنياً مما يمنع إعداد مفهوم أو إطار عمل مراعي للمناخ لدعم التمويل الإضافي للقطاع.

يضمن إطار مراعي للمناخ للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن تكون البنية التحتية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مستدامة ومراعية للمخاطر المرتبطة بالمناخ مثل الفيضانات. كما أنه مطلوب للوصول إلى صناديق المناخ. تتمتع العديد من الحكومات وبنوك التنمية العامة بإمكانية الوصول إلى صناديق المناخ لكن الأدلة تشير إلى أن الاستثمارات المتعلقة بالمياه تمثل حصة صغيرة من الاستثمارات الصديقة للمناخ.

يمكن لوزراء المياه والصرف الصحي والنظافة العامة تقديم أدلة ومفهوم بشأن العلاقة بين قطاع المياه وتغير المناخ ووضع الأساس المنطقي لمتابعة تمويل المناخ لجذب تمويل إضافي للقطاع بالتعاون مع وزراء المالية ووزراء البيئة. يمكن لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أن يوضح كيف تندرج معظم مشاريع المياه في إطار مشاريع التكيف وكيف أن الصرف الصحي يحدد جميع المربعات المتعلقة بتخفيف المناخ (على سبيل المثال، كفاءة الطاقة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة) والتكيف (على سبيل المثال، تجديد إمدادات المياه والحد من تأثير الفيضانات).

لمزيد من الأفكار ، راجع هذا التقرير بشأن تمويل المناخ من أجل المياه (معهد التنمية الخارجية/ المساعدات المائية 2020).



ما هو مدى توافر التمويل المحلي بشروط ميسرة؟ تقييم الفرص عن طريق بنوك التنمية العامة الوطنية.

تلعب بنوك التنمية العامة الوطنية دوراً رئيسياً تاريخياً وحالياً في تمويل المياه في البلاد التي تعمل فيها. يوجد في أفريقيا عدد من البلاد التي لديها بنوك تنمية عامة وطنية تمول الاستثمارات المتعلقة بالمياه لكنها محدودة للغاية حتى الآن. تتمتع بنوك التنمية العامة الوطنية التي لها دور نشط في مجال المياه بتفويض واضح لتمويل قطاع المياه والوسائل المالية لتنفيذ هذا التفويض والمعرفة والخبرة الداخلية لقطاع المياه. يوجد في أفريقيا 94 بنك تنمية عام مدرج بأصول إجمالية تبلغ 118.5 مليار دولار أمريكي (الوكالة الفرنسية للتنمية 2020). تقع الغالبية في شرق إفريقيا (30) وغرب إفريقيا (26) لكن من حيث قيمة الأصول (ملايين الدولارات) تذهب الحصة الأكبر إلى شمال إفريقيا.

تُعتبر القروض الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها بنوك التنمية الذاتية في قطاع المياه. تمول بنوك التنمية العامة الوطنية والإقليمية الاستثمارات عن طريق القروض مثل التوسعات الكبيرة لشبكات توزيع المياه والصرف الصحي ومحطات التحلية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. كما أنها تمول المدن المتوسطة الحجم والمرافق التي تتمتع بجدارة أكبر على السداد.

عمومًا، يتعلق الفرق بين التمويل من التنمية العامة والبنوك الخاصة المحلية بالشروط المقدمة والأدوات غير المالية التي توفرها التنمية العامة الوطنية. توفر المساعدة الفنية للحكومات المحلية والمرافق قيمة مضافة، شأنها في ذلك شأن شروط سداد القرض.

أحد الجوانب التي تتعلق بدرجة أكبر بقطاع المياه هو أن بنوك التنمية العامة تفيد في تنفيذ مشاريع متعددة القطاعات ذات طبيعة دعم متبادل. هذا يساعد على تبادل المخاطر بين المقترضين المعرضين لمخاطر ائتمانية أقل (المرافق الأكبر) والمقترضين المعرضين لمخاطر ائتمانية أعلى (البلديات الأصغر) والقطاعات ذات المخاطر المنخفضة والعالية أيضاً، مما يتيح للمقترضين الصغار الوصول إلى ظروف أكثر ملاءمة.

يوجد عدد قليل من بنوك التنمية العامة في أفريقيا لديها تفويض لتمويل قطاع المياه. تعتمد المرافق والبلديات في العديد من البلاد تاريخياً على التمويل الحكومي المركزي و / أو المحلي للاستثمارات، مما قد يعيق الطلب على تمويل بنك التنمية العامة الإقليمي أو الوطني لقطاع المياه.

يمكن لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن يناقش مع وزراء المالية وبنوك التنمية العامة الوطنية كيف يمكنهم لعب دور أكبر في تمويل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بالنظر إلى بعض القيود والقضايا التأسيسية التي تمت مناقشتها أعلاه.

لمزيد من المعلومات حول دور بنوك التنمية العامة في القطاع، انظر تقرير الوكالة الفرنسية للتنمية - 2021.

أمثلة من بنوك التنمية العامة العاملة في قطاع المياه تشمل:

بنك التنمية - جنوب أفريقيا

يسعى بنك التنمية - جنوب أفريقيا إلى لعب دور محوري في تقديم البنية التحتية التنموية في جنوب إفريقيا وبقية القارة الأفريقية. تركز مجالات عمل البنك على قطاعات الطاقة والمياه والنقل والاتصالات. يشمل عملاء بنك التنمية - جنوب أفريقيا البلديات والشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يمكنها التعاون بشكل مباشر مع الحكومات الوطنية والإقليمية في دعم إدارة المشروع.

صندوق الودائع وإدارة رأس المال بالمغرب

يلتزم البنك بتمويل مشاريع التخفيف من تغيير المناخ والتكيف معه بما يتماشى مع المساهمات الوطنية المحددة للمغرب ويتم دعمه في هذا الهدف عن طريق اعتماد الصندوق الأخضر للمناخ. دعم البنك إعداد وتمويل مشروع لتحلية المياه في أكادير.



معالجة التأثير المالي لكوفيد - 19 على قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

أثر كوفيد - 19 بشكل سلبي من الناحية المالية على مزودي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل رئيسي عن طريق انخفاض الإيرادات من توفير المياه المجانية لفترة محددة من الوقت بسبب الإغلاق وكذلك انخفاض استهلاك المياه. وضع هذا العديد من المرافق تحت ضغط في بلاد مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وكينيا وتوجو. كما وفرت العديد من المرافق المياه في حالات الطوارئ عن طريق الصهاريج والأكشاك ومحطات غسيل الأيدي وفي بعض البلاد (مثل **كوت ديفوار وجامبيا**) كان هناك انخفاض في مخصصات الميزانية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

بعد عام واحد ، فيما يلي بعض الأمثلة على كيفية قيام الحكومات والمرافق الأفريقية بجمع الأموال لتغطية الانخفاض في الإيرادات والديون المتزايدة لمقدمي الخدمات. لكن يجب معالجة بعض الجوانب المذكورة في هذا الموجز مثل الجدارة الائتمانية والكفاءة وإدارة الأصول من بين أمور أخرى لضمان الاستدامة المالية للأموال الإضافية التي تم إطلاقها للقطاع.

تم توفير المياه مجاناً في **غانا** لمدة ثلاثة أشهر في عام 2020. تم تنفيذ ضريبة التعافي الصحي لكوفيد - 19 بنسبة واحد بالمائة في **مايو 2021** بموجب قانون برلماني. تُفرض الضريبة على السلع والخدمات للمساعدة في تقليل آثار الوباء على الأنشطة الاقتصادية التي قُدرت بنحو **19 مليار سيدي "عملة غانا"** أي ما يعادل **3 مليارات دولار أمريكي**. لا يوجد حالياً تاريخ انتهاء صلاحية للضريبة.

في **أوغندا** ، أصدرت وزارة المياه والبيئة أمر بحظر قطع الاتصال ويشجع على تقديم الخدمات لكل مواطن ورجال أعمال. بدأت المؤسسة الوطنية الأوغندية للمياه والصرف الصحي في إمداد نحو 200.000 شخص في المناطق المجهددة بالمياه باستخدام خزانات المياه في حالات الطوارئ من بين العديد من الإجراءات الأخرى لضمان خدمات المياه. نتيجة للحجر الصحي ، شهد إجمالي الاستهلاك انخفاصاً بنسبة **41%** وانخفضت الإيرادات المدفوعة بنسبة **50%**. يشمل برنامج الاسترداد المالي إعادة هيكلة التزامات الدفع لشركة الكهرباء وموردي المواد الكيميائية والمواد الاستهلاكية ومؤسسات التمويل الدولية. عن طريق تمويل سياسة مواجهة الأزمة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي من فيروس كورونا في **أوغندا** ، تم توفير **300 مليون دولار أمريكي** من التمويل بشروط ميسرة لتغطية التكاليف المتراكمة لمزودي المياه.

في **مدغشقر** ، إلى جانب توفير المياه مجاناً لمدة شهرين ، ركزت الحكومة على تحديد السكان الأكثر ضعفاً عن طريق التعاون بين الوزارة المسؤولة عن الحماية الاجتماعية ووزارة المياه والصرف الصحي ومنظمات المجتمع المدني. تتلقى هذه المجموعات دعم مباشر (منح) حيث تم إنشاء أكشاك بتمويل من الحكومة وشركاء التنمية. توجد أنواع مماثلة من الأنشطة في **كينيا وملاوي**.

في **بوركينافاسو** ، كجزء من التدابير الاجتماعية المتعلقة بكوفيد - 19 ، قررت الحكومة توفير المياه بالمجان للجزء الاجتماعي من فواتير المكتب الوطني للمياه والصرف الصحي (مرافق المياه). تم تمديد هذا الوصول المجاني ليشمل حنفية المياه العامة. قدر المكتب الوطني للمياه والصرف الصحي الأثر المالي لانخفاض الإيرادات بنحو **6 مليارات فرنك أفريقي (11 مليون دولار أمريكي)**. في عام 2020 ، حصل المكتب الوطني للمياه والصرف الصحي على منحة **3.5 مليون فرنك أفريقي** من الوكالة الفرنسية للتنمية للمساعدة في تعويض خسارة الإيرادات. خططت الحكومة لمبلغ **1.5 مليار فرنك أفريقي** إضافي في عام 2021 والباقي في عام 2022.

في **إثيوبيا** ، لعبت مرافق المياه دور رئيسي في الاستجابة لوباء كوفيد - 19. خلال تفشي المرض، تلقت هيئة المياه والصرف الصحي في أديس أبابا منح من العديد من شركاء التنمية لتوفير المياه للمناطق منخفضة الدخل عن طريق تركيب خزانات مياه قائمة بذاتها لضمان استمرارية الخدمات وذلك من بين تدابير أخرى. كما حصلت المرافق الأخرى على التمويل والدعم الفني بما في ذلك شراء المواد الكيميائية لمعالجة المياه وصيانة مولدات الطاقة الاحتياطية.

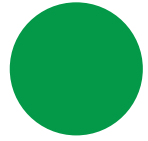


الخلاصة: من أين تبدأ المناقشات بشأن سبل التمويل

تميل مصادر التمويل الأكثر تقليدية إلى طلب إصلاحات أقل في القطاع بينما تأتي الأساليب المبتكرة والتمويل القابل للسداد مع متطلبات أعلى من حيث التغييرات في التشريعات واللوائح والهيكل المؤسسي. بالتالي يعد مستوى تطوير قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عامل مهم دون اغفال الأساليب البديلة.

إذا تم إصلاح القطاع بالفعل

يمكن لوزراء المالية المساعدة في تطوير الأسواق المالية التي تدعم القطاع والجهود المبذولة لتحسين كفاءة القطاع ومقدمي الخدمات.



إذا كان القطاع قابلًا للتحسين ويرغب في الإصلاح

قد يدعم وزراء المالية بالحوافز المالية لتحسين الكفاءة وتشجيع الوصول الأسهل إلى تمويل السوق.



إذا كان القطاع في الوقت الحالي غير قابل للإصلاح ككل

يمكن لوزراء المالية تقديم دعم موجه للأجزاء التي ترغب في التحسين (على سبيل المثال، المرافق الحضرية في المدن الكبيرة) عن طريق حوافز وإعانات جيدة التصميم.



يمكن أن تتخذ الإصلاحات في قطاع المياه مجموعة من الأشكال من التغييرات الأساسية إلى الطريقة التي يتم بها تصميم وتنفيذ سياسات المياه (كما في ذلك إعادة الهيكلة التشريعية والمؤسسية في جميع القطاعات الفرعية) إلى تعديلات أصغر لتحسين إعدادات وأدوات السياسة الحالية من أجل تحسين فعاليتها. تقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نهج ثلاثي الأبعاد لجعل إصلاح المياه يحدث من حيث التمويل والحوكمة والتماسك بين المياه والسياسات القطاعية الأخرى. تمثل هذه المجالات الواسعة المحاور الأساسية لضمان أن تكون أطر سياسات المياه مستدامة ودائمة وفوق ذلك مرنة بدرجة كافية للاستجابة للظروف المتغيرة.

لمراجعة إصلاحات قطاع المياه في بوركينا فاسو وكينيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا، انظر هذا التقرير. لمراجعة إصلاح قطاع المياه في نيجيريا، راجع هذه الورقة.



الوكالة الفرنسية للتنمية (2020) قاعدة بيانات بنوك التنمية العامة. <https://afdshiny.shinyapps.io/developmentbanksdatabase/>

بنك التنمية الإفريقي 2020. يُعتبر الاستثمار في المياه والصرف الصحي المفتاح لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، كما قال نائب رئيس البنك لوزراء المالية الأفارقة.

بنك التنمية الإفريقي 2021. التوقعات الاقتصادية الإفريقية 2021.

أحمد و تامييز وآخرون 2009 . إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي في نيجيريا. المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون بمركز هندسة وتطوير المياه بأديس أبابا و إثيوبيا. الورق المشار إليه 215.

مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه 2019 . تمويل الصرف الصحي والنظافة في إفريقيا. ورقة تجميعية.

مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه 2020 . تقرير موحد عن سير تقدم الالتزام في إعلان أفريقيا سان نجور (قيد النشر)

مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه 2021 أ . المياه والصرف الصحي والنظافة. موجز تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للوزير الأفريقي.

مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه 2021 ب. إرشادات سياسة الصرف الصحي الأفريقية.

بيزنس إنسايدر أفريكا. 2021. الغانين على وسائل التواصل الاجتماعي يطرحون أسئلة على الحكومة بشأن الضرائب على الماء والكهرباء الخاليين من فيروس كورونا

دانيلينكو، ألكساندر. 2020. المياه والصرف الصحي في أوغندا: شهران عندما تغير العالم. مدونات البنك الدولي

ديفكس. 2020. تكافح المرافق للحفاظ على الصنابير وسط كوفيد - 19 .

ديفكس . 2021 . يوم المياه العالمي: كيف تغير مشهد المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عصر كوفيد.

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي 2018 مراجعة إصلاحات القطاع والاستثمارات. النتائج الرئيسية لإبلاغ الدعم المستقبلي لتنمية القطاع. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي : بون

فونسيكا، سي، منصور، جي، سميتس، اس. 2021. دور بنوك التنمية العامة الوطنية في تمويل الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للمياه والصرف الصحي والأهداف المتعلقة بالمياه لاتفاق باريس وحماية التنوع البيولوجي. الوكالة الفرنسية للتنمية (قيد النشر).

هاتون ، جاي وميلي فاروجيز. 2020. التكاليف العالمية والإقليمية لتحقيق الوصول الشامل إلى الصرف الصحي لتلبية هدف التنمية المستدامة 6.2. اليونيسف: نيويورك.

هيلر و بيت 2005. الرجوع إلى الأساسيات. الحيز المالي: ما هو وكيفية الحصول عليه. في التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي: واشنطن العاصمة.

إنفونايل . 2020 . في أديس أبابا ، يمثل كوفيد - 19 تحدي وفرصة في نفس الوقت.

اتحاد البنية التحتية لأفريقيا 2018 . اتجاهات تمويل البنية التحتية في أفريقيا 2018. أمانة اتحاد البنية التحتية لأفريقيا عن طريق بنك التنمية الأفريقي.

مانسون و إن و بيكارد إم و واتسون و سي و كلانت و ب و وكالو و أر . 2020. فقط أضف الماء: تحليل المناظر الطبيعية لتمويل المناخ من أجل المياه. معهد التنمية الخارجية/ المساعدات المائية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . 2009. إدارة المياه للجميع: منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التسعير والتمويل. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: باريس.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2012. مواجهة تحديات إصلاح المياه. ملخص تنفيذي. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: باريس

بوريس، إل، فونسيكا ، سي. و ديلمون في، 2019. تعبئة التمويل من أجل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية : الحصول على حق الأساس. منظمة المياه ومنظمة الانقاذ الدولية و البنك الدولي.

سانكتشوري و مارك و ترووب وهاكان . 2004 جعل المياه جزء من التنمية الاقتصادية: الفوائد الاقتصادية لتحسين إدارة المياه وخدماتها. معهد ستوكهولم الدولي للمياه: السويد

الصرف الصحي والمياه للجميع 2020 . المياه والصرف الصحي: كيفية إنجاز الاستثمار العام كتيب لوزراء المالية الصرف الصحي والمياه للجميع: نيويورك.

الصرف الصحي والمياه للجميع 2020 . تجارب الدول حول كوفيد - 19 والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

التحليل العالمي للأمم المتحدة للمياه وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب. 2019. التحليل العالمي للأمم المتحدة للمياه وتقييم الصرف الصحي ومياه الشرب. 2019. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

فان دن بيرج وكارولين وألكسندر دانيلينكو. 2017. "أداء مرافق المياه في أفريقيا". البنك الدولي ، واشنطن العاصمة.

المساعدات المائية "وترأيد" . 2021. مهمة باللغة الأهمية: الاستثمار في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتحقيق انتعاش اقتصادي صحي وأخضر.

البنك الدولي. 2020. تمويل سياسة التنمية للأزمة الاقتصادية والتعافي في أوغندا لكوفيد - 19 .

البنك الدولي. 2020. في إثيوبيا ، الحفاظ على تدفق المياه أثناء الاستجابة لكوفيد - 19 (فيروس كورونا)

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . 2021. التقدم المحرز في مياه الشرب المنزلية والصرف الصحي والنظافة 2000-2020: خمس سنوات في أهداف التنمية المستدامة. جنيف.

منظمة الصحة العالمية. 2021 . التفكير في تراكفن 2012 - 2020: النتائج الرئيسية والدروس المستفادة والخطوة القادمة. جنيف: منظمة الصحة العالمية



تويتر: @ amcowafrika
فيسبوك: @ amcowafrika
يوتيوب: مجلس الوزراء الأفارقة المعني
بالمياه
لينكد إن: مجلس الوزراء الأفارقة المعني
بالمياه - أفريقيا

+234 90 96 07 41 66
info@amcow-online.org
www.amcow-online.org

مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه :
مجلس وزراء المياه الأفارقة المعني بالمياه (مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه)
11 شارع ت.ي. دانجوما ،
أسوكورو ، أبوجا
نيجيريا